



جامعة بني سويف

كلية التجارة

قسم المحاسبة

**دراسة تحليلية لأثار خصائص استقلال أعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم  
المالية علي سعر السهم في سوق الأوراق المالية**

Analytical Study of the effects of the features of audit committee  
independence and restatement upon the stock market Share's price .

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة

**هدير حمدي علي محمد**

تحت إشراف

**محمد مصطفى أحمد الجبالي**

أستاذ المحاسبة والتكاليف

كلية تجارة – بني سويف

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرّب اشرح لى صدرى • ويسر لى امرى • واحلل عقدة من

لسانى • يفقهوا قولى •

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة طه: آية ٢٥-٢٨

## لجنة المناقشة و الحكم

أ.د/ محمد مصطفى أحمد الجبالى

أستاذ المحاسبة والتكاليف - كلية التجارة - جامعة بني سويف  
(رئيساً ومشرفاً)

أ.د/ عبدالله عبدالسلام

أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - جامعة القاهرة

(عضواً)

د/ عبد الناصر محمد سيد درويش

أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة بني سويف

(عضواً)

توقيع المشرف

# إهداء

- إلى من علمني حرفاً.. إلى أساتذتي الأجلاء  
إعزازاً وتقديراً

- إلى ضياء قلبي ونور بصري التي تكمن

تحت قدميها الجنة .. أمي رحمها الله

- إلى والدي العزيز.. رمز التضحية والقوة  
الحسنة.

- إلى زوجي الحبيب شريك حياتي أحمد

ورمز الإخلاص

- إلى ابنتي الغالية ..لانا قرة عيني حفظها الله

- إلى سندي إخواني وأخواتي .. رمز المحبة

والوفاء

أهدي ثمرة ما وفقني الله إليهم

الباحثة / هدير حمدي

## شكر وتقدير

أولاً:- أتوجه ساجداً شاكراً حامداً لله سبحانه وتعالى العلي القدير علي فضله وكرمه وتوفيقه الشديد لي.

- أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي الفاضل وأبى الثاني الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى احمد الجبالي أستاذ المحاسبة والتكاليف بكلية التجارة- بني سويف والذي شرفت به مشرفاً علي الرسالة رغم مشاغلة الكثيرة، ولما قدمه للباحثة من رعاية وعناية ، فكان بمثابة الأب والقُدوة لي قبل أن يكون أستاذي ، وكان فيض علمه مشعلاً ، وتوجيهاته مرشداً ، والذي هياً لي بإنسانيته الفائقة ، وأخلاقه الكريمة ، واتساع افقه ، لإتمام هذا البحث بصورته هذه . لذا أدعو الله أن يزيده من علمه ، وان يجزيه عني خير الجزاء.

- كما أتقدم بخالص الشكر الي الأستاذ الدكتور/ عبدالله عبدالسلام أستاذ المحاسبة بكلية التجارة- جامعة القاهرة لقبوله المشاركة في مناقشة الرسالة مما يمثل عظيم الشرف للباحثة، ولما قدمه من توجيهات قيمة ومعاونة صادقة تظل جميلاً للأبد، أطال الله عمره وجعله سراجاً نيراً للباحثين.

- كما أتقدم بخالص الشكر الي الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر محمد سيد درويش أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - بني سويف لتفضل سيادته مشكوراً بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث مما يزيد المناقشة قيمة وإثراء جزاه الله عني كل خير .

- وأخيراً تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير الي العاملين بمكتبات كلية التجارة بجامعة بني سويف، القاهرة، عين شمس، حلوان، الأزهر، الإسكندرية، أسيوط، سوهاج، الزقازيق، طنطا، بنها، السويس، المنصورة، المنوفية، والعاملين بوحدة الحسابات جامعة بني سويف أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء...

وما توفيقني إلا بالله

## فهرس المحتويات

م	البيان	صفحة
	الإطار العام للبحث	د
١-	<p>الفصل الأول</p> <p>الإطار الفكري للجان المراجعة</p>	
١/١	مفهوم لجان المراجعة	٣
٢/١	نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة	٤
٣/١	أهمية لجان المراجعة	٨
٤/١	العوامل التي أدت إلى الحاجة لوجود لجان المراجعة	٩
٥/١	تشكيل لجان المراجعة	١٠
٦/١	الخصائص الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة	١٣
٧/١	أعمال ومهام لجنة المراجعة	١٦
٢-	<p>الفصل الثاني</p> <p>الاطار الفكري لعمليات تعديل القوائم المالية</p>	
١/٢	مفهوم عمليات تعديل القوائم المالية	٢٣
٢/٢	الأسباب التي تؤدي لعمليات تعديل القوائم المالية	٢٥
٣/٢	الآثار المترتبة على عمليات تعديل القوائم المالية	٣٧
٤/٢	الضوابط التي تحد من عمليات تعديل القوائم المالية	٣٨
٥/٢	مسئولية المراجع والمنشأة تجاه عمليات تعديل القوائم المالية	٤٢
٣-	<p>الفصل الثالث</p> <p>انعكاسات فعالية لجان المراجعة ونتائج تعديل القوائم المالية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية</p>	
١/٣	مفهوم الأوراق المالية	٤٧
٢/٣	مفهوم سوق الأوراق المالية وأهميته	٤٨
٣/٣	العوامل التي تؤثر في سعر السهم في سوق الأوراق المالية	٥٣
٤/٣	معايير فعالية لجان المراجعة	٥٨
٥/٣	اثر لجان المراجعة على سعر السهم في سوق الأوراق المالية	٦٣

م	البير	صفحة
٦/٣	اثر عمليات تعديل القوائم المالية على سعر السهم في سوق الأوراق المالية	٦٨
٤ -	الفصل الرابع استراتيجية مقترحة للحد من عمليات تعديل القوائم المالية	
١/٤	تخفيض عمليات التداول من خلال :-	٧٦
١/١/٤	تطوير دور لجنة المراجعة	٧٦
٢/١/٤	دعم استقلالية ونزاهة المراجع الخارجي	٨٨
٣/١/٤	دعم نظم حوكمة الشركات للحد من عمليات التداول	٩٣
٢/٤	دور مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من عمليات التداول	١٠١
٥ -	الفصل الخامس الدراسة الميدانية	
١/٥	مجتمع عينة الدراسة	١٠٧
٢/٥	تصميم استمارة الاستقصاء	١٠٩
٣/٥	تفريغ البيانات الواردة بقوائم الاستقصاء المرتدة	١٠٩
٤/٥	الأساليب الإحصائية المستخدمة	١٠٩
٥/٥	التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض واستخلاص النتائج	١١٠
٦ -	مراجع البحث	
١/٦	المراجع باللغة العربية	١٤٥
٢/٦	المراجع باللغة الأجنبية	١٥٦
٧ -	ملاحق البحث	
١/٧	قائمة الاستقصاء	١٦٣
٢/٧	الجدول الإحصائية	١٧٣





# الإطار العام للبحث

## الإطار العام للبحث

### أولاً: المقدمة

أدت الأحداث المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة والمتمثلة في حدوث انهيارات مالية للعديد من الشركات وارتفاع معدلات حدوث الجرائم المالية المرتبطة بحدوث حالات من التلاعب والغش في القوائم المالية الناتجة من عدم التطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية المتفق عليها، وحالات الاختلاسات والاستيلاء على الأموال وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة شكوك مستخدمي هذه التقارير بمختلف أنواعهم في مصداقية هذه التقارير وقدرتهم في الاعتماد عليها من أجل اتخاذ قرارات مالية واقتصادية سليمة مما أثر على سعر السهم بشكل عام.

فضلاً على الضعف والعشوائية التي باتت سمة من السمات التي يتصف بها سوق المال المصري في تسعير الأسهم وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي وضعف دور مراقبي الحسابات مما نتج عنه فقد الثقة في أساليب الرقابة على الأداء والقوانين والمبادئ والمعايير المتبعة وكذلك فقد الثقة في مكاتب المراجعة والمحاسبة ولهذا فانه من الضروري إعادة ثقة مستخدمي هذه المعلومات في مصداقية القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وضرورة التأكيد على زيادة الإفصاح المحاسبي فإن هناك حاجة ملحة لتفعيل دور لجان المراجعة باعتبارها إحدى آليات حوكمة الشركات وذلك من خلال توافر مجموعة من الخصائص والمواصفات والممارسات بهذه اللجان لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة بالقوائم المالية لمساعدة مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مما يؤثر على سعر السهم في سوق الأوراق المالية .

تعتبر عمليات تعديل القوائم المالية لها تأثير واضح على سعر السهم في سوق الأوراق المالية حيث يعتبر واحد من الأمور التي تسببت في انهيار ثقة المستخدمين في التقارير وقاد إلى إحداث العديد من الأزمات المالية وخسارة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية لمبالغ مالية كبيرة وهي تعنى "تصحيح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم من أخطاء سواء في تطبيق المعالجات المحاسبية أو تلاعب متعمد من قبل الإدارة لإظهار الأداء المالي للشركة بشكل يتفوق على الأداء الحقيقي للشركة".

## ثانياً: مشكلة البحث

تعددت حالات الفساد المالي والإداري والتلاعب والغش في التقارير المالية في العديد من الشركات والبنوك الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد المخالفات التي عانت منها الشركات مما دفعها إلى تشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات في كبرى الشركات ويرجع ذلك لعدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية لهذه الشركات، وفقد التقارير المالية للشفافية المطلوبة وافتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة وإصدار تقارير مالية مضللة نتيجة التلاعب المتعمد من قبل إدارات هذه الشركات في المبادئ والسياسات المحاسبية على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين أكبر شركات المراجعة بالعالم.

مما ترتب عليه خسارة مساهمي هذه الشركات لاستثماراتهم وفقدان العاملين لوظائفهم وتحمل دائني هذه الشركات لخسائر مالية كبيرة وفقد الثقة في تقارير مراقبي الحسابات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وإلقاء اللوم عليها مما أثر على إقدام المستثمرين على الاستثمار في سوق الأوراق المالية وحدثت تذبذبات وانخفاض حاد في أسعار الأسهم، وقد أضفت هذه الأزمة ظلالها على السوق المصري مما أثر بالسلب عليه .

فضلاً على أن السوق المصري يتسم بالعشوائية في تسعير الأوراق المالية حيث أن التقارير والقوائم المالية في شركات المساهمة المصرية فيه مازالت لا توفر كافة المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر لاتخاذ القرارات السليمة بل إن المعلومات المحاسبية المقدمة مجرد بيانات تاريخية تخضع للتلاعب في معظم الأحيان مما يؤثر على ثقة المستثمرين في هذه المعلومات ومن ثم على القيمة العادلة للأسهم حيث أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً حيوياً وجوهرياً في دعم قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية وأن نقص الشفافية بالمعلومات المحاسبية يؤثر على قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة سواء بالبيع أو الشراء مما ينعكس أثره على قرارات تسعير الأسهم مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد بشكل عام.

لا تعتبر عمليات تعديل القوائم المالية من الظواهر الجديدة في بيئة الأعمال ، ولكنها لم تلقى الاهتمام الكافي في كلا من الجانب الأكاديمي المتمثل في الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا المجال ولا الجانب التطبيقي المرتبط بمجموعة المنظمين وواضعي القوانين الخاصة بالتعاملات في الأسواق المالية وهو ما يعتبر واحد من الأمور التي تسببت في انهيار ثقة المستخدمين في التقارير وقاد إلى إحداث العديد من الأزمات المالية وخسارة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية لمبالغ مالية كبيرة فنتيجة لحدوث سلسلة من الفضائح والمشاكل المالية المتعلقة

بالتقارير المالية للشركات مثل ( Enron , World Com , Tyco ) وضعف ثقة المساهمين في سوق الأوراق المالية وقدرة نظام حوكمة الشركات في توفير بيانات مالية تتسم بالدقة والموضوعية , وقد ترتب على ذلك الاهتمام بعمليات المراجعة بهدف تصحيح وتعديل القوائم المالية التي قد تشوبها أخطاء في تطبيق المعالجات المحاسبية أو وجود تلاعب من قبل الإدارة لإظهار الأداء المالي للشركة <sup>(١)</sup> . ومن المعروف أن عملية تعديل القوائم المالية تؤثر في طبيعة الحركة الاقتصادية للأسواق المالية لان اتخاذ القرارات الاقتصادية تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية .

حيث تنصب فكرة هذا البحث نحو المزيد من التقييم للعوامل المرتبطة بأعضاء لجنة المراجعة المؤثرة على فاعلية عمل اللجنة وتأثيرها على سعر السهم في سوق الأوراق المالية وعلى عمليات تعديل القوائم المالية .

### ثالثا: الدراسات السابقة

#### ١ - دراسة ( Anderson and Yohn . 2002 ) <sup>(٢)</sup>

حيث أشار الباحثان إلى أن الأسواق المالية قد أفصحت عن تحقيق عوائد سلبية غير طبيعية عندما تم الإعلان عن تعديل بعض القوائم المالية لشركات تتداول أسهمها في السوق المالي , وقد وجدوا أيضا في دراستهم أن هناك انخفاض في معامل مرونة للأرباح والدخل الفعلي المحقق نتيجة لعمليات الإعلان عن تعديل القوائم المالية الخاصة بالشركة .

#### ٢ - دراسة ( Archambeault.2002 ) <sup>(٣)</sup>

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات و حدوث عمليات الاحتيال في التقارير والقوائم المالية وذلك باستخدام عينيتين متمثلتين , وخلال البحث تم تعريف الاحتيال على انه انتهاك متعمد من قبل الإدارة فيما يتعلق بمعلومات القوائم المالية , وقد ركزت الدراسة على تحليل مجموعة من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وهي تشكيل لجنة المراجعة ,

يرجع إلى

<sup>١</sup> Blouin, J. L. , B. M, Grein, and B. Rountree., " The ultimate form of mandatory auditor rotation : The case of former Arthur clients ", Working paper , University of Pennsylvania – The Wharton School, 2005.

- د/ محمد احمد شاهين , مرجع سابق ذكره , ص ٣٦٧

<sup>2</sup>-Anderson, K. L., and T. L. Yohn., "The effect of Krestatements on firm value, information asymmetries, and investors' reliance on earnings", Working Paper, Georgetown University, Washington, D.C., 2002

<sup>3</sup>- Archambeault, D. S. , " The relation between corporate governance strength and fraudulent financial reporting:Eivdence from SEC enforcement cases". Working Paper, University of Albany, NY.,2002.

واجبات ومهام لجنة المراجعة , حجم لجنة المراجعة , استقلالية اللجنة , ودور إدارة المراجعة الداخلية .

ومن خلال الدراسة قامت الباحثة بافتراض أن الشركات التي تعرضت قوائمها المالية للاحتيال والتلاعب يتسم تشكيل لجان المراجعة فيها بوجود عدد قليل من المديرين المستقلين , وأن مجموعة المهام والمسؤوليات التي تعمل في ظلها اللجنة غير محددة , انخفاض درجة كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في هذه الشركات , انخفاض درجة الاستقلالية للأعضاء المتواجدين في اللجان وذلك على عكس حال الشركات التي لا تتعرض للاحتيال المالي في تقاريرها المالية .

ولقد تكونت العينة الخاصة بالبحث (١٣٨) حالة من الشركات العامة في الفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٩٦ , وتمثلت المتغيرات الرقابية خلال عمليات الاختبار الإحصائي في عمر المنشأة , مستوى الصعوبات المالية التي تعرضت لها الشركة , نسبة المديرين المستقلين العاملين في مجلس الإدارة , وجود لجان للمراجعة , عدد الأعضاء المستقلين في لجان المراجعة , وخلصت نتائج الدراسة إلى أن وجود لجان مستقلة للأشراف والمتابعة تؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لمخاطر الاحتيال المالي .

### ٣- دراسة (Klein.2002)<sup>٤</sup>

قامت هذه الدراسة للتحقق من فعالية آليات وأساليب حوكمة الشركات على مواجهة التلاعب بالأرباح , تعرض الدراسة الخصائص المرتبطة بالمجلس وتشكيل لجنة المراجعة باستخدام بيانات في الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٣ , وقد استخدمت الدراسة حجم التلاعب في المبالغ المدونة ضمن مستحقات الشركة كمقياس للتلاعب في العوائد وعن طريق الرقابة على التأثيرات الرجعة إلى حجم الشركة , الأداء , والنمو , هيكل الملكية في الشركة , توصلت Klein من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود علاقة ارتباط سلبية بين قيمة المستحقات المطلوبة على أساس كونها ( القيمة المطلقة ) ونسبة المديرين المستقلين في تشكيل لجنة المراجعة ومع ذلك فإنه ومن خلال الدراسة الإحصائية للبحث فإنه لم يثبت وجود علاقة ارتباط بين زيادة نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في لجنة المراجعة وبين انخفاض حدوث احتمالات التلاعب في المستحقات , وقد وجدت الباحثة أن العلاقة الأكثر وضوحا كانت بين وجود التلاعب في قيم المستحقات في الشركات مع وجود لجان المراجعة في هذه الشركات تحتوى في عضويتها على نسبة اقل من المديرين المستقلين , وقد خلصت Kline من هذه النتائج أن وجود المديرين المستقلين في تشكيل اللجنة ضرورة ألا انه ليس من الضروري أن تكون نسبة المديرين المستقلين

<sup>4</sup> Klein , A., "Audit committee, board of director characteristics, and earnings management", Journal of Accounting and Economics 33, 2002, pp.375-400.

١٠٠% من أجمالي تشكيل لجنة المراجعة حتى تكون أكثر قدرة على الحد من عمليات التلاعب والاحتيايل في التقارير والقوائم المالية.

#### ٤- دراسة (Palmrose and Scholz . 2002) °

يرون أن مصطلح تعديل القوائم المالية من قبيل المصطلحات الفنية التي نتجت بسبب الممارسات الخاصة بما يعرف بالمحاسبة الإبداعية ، والمخالفات المرتبطة بحدوث الأخطاء والغش والاحتيايل في المعالجات المحاسبة الأمر الذى يؤثر في المعاملات والأحداث الاقتصادية ولهذا فأنها تشكل نطاق اهتمام لهذه الدراسة لما تشكله من تهديد كبير لثقة المتعاملين في الأسواق المالية في مصداقية التقارير المالية .

#### ٥- دراسة ( Richardson , et al.2003 ) (٦)

اقترحوا أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية تعمدت التلاعب في العوائد وبهذا فانهم يميلون إلى أن الدافع وراء هذه العمليات يرجع إلى تعمد الإدارة لإظهار الأرقام بصورة غير حقيقية تحت الضغوط التي تخضع لها نتيجة تنامي المديونيات الخارجية المستحقة على الشركة ، ولقد أظهرت هذه الدراسة أن الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية مقارنة بالشركات التي لم تقم بتعديل قوائمها قد تميزت بوجود قيود مالية في دفاترها تشير إلى وجود مستحقات نقدية كبيرة للشركة لدى الغير ، وان هذه الشركات تلجا إلى ذلك نتيجة لاحتياجها إلى الأموال لتمويل عمليات النمو والتوسع .

#### ٦- دراسة (Hribar and Jenkins.2004) (٧)

ترى هذه الدراسة أن الإعلان عن عمليات تعديل القوائم المالية قد أدت إلى رفع تكلفة توفير الاحتياجات التمويلية المستقبلية (تكلفة التمويل ) نتيجة ارتفاع درجة مخاطر التعامل مع الشركة باعتبار قيامها بتعديلات في قوائمها المالية في الماضي قد أوجد نوع من التشكك في مصداقية الأرقام والتوقعات المستقبلية المقدمة منها ، وكذلك زيادة احتمالات تعرض الشركة لعمليات التقاضي القانونية وهو الأمر الذى قد يترتب عليه إلزامها بسداد مبالغ كبيرة تؤثر بالسلب على مسيرة العمل الخاصة بها.

---

5- Palmrose,Z. V., and S. Scholz, " The circumstances and legal consequences of non – GAAP - reporting Evidence from restatements" , Working paper, University of Soythern California, 2002

6-Richardson, S., Tuna, I., and M. Wu., "Predicting earnings management: The case of earnings restatements", Working Paper, University of Pennsylvania,2003.

7- Hribar, P. and N.T. Jenkins., " The effect of accounting restatements on earnings revisions and the estimated cost of capital", Review of Accounting Studies 9, 2004, pp.337-356.

#### ٧- دراسة Bedard, 2004<sup>(٨)</sup>:

تهدف هذه الدراسة لاختبار تأثير الخبرة والاستقلالية وأنشطة لجان المراجعة على جودة المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهريّة بين لجنة المراجعة وممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الاستقلالية وخبرة أعضاء اللجنة وبين ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح.

#### ٨- دراسة الشامي ٢٠٠٦<sup>(٩)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور لجان المراجعة في الرقابة على الإدارة وعلى عملية التقرير المالي وفقاً لمعايير جودة المعلومات ومدى الحاجة لوجود لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية وتحديد أهدافها وأنشطتها وخصائصها ودورها في تحسين جودة المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تكوين لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لما لها من دور في رفع مستوى جودة المعلومات والتقليل من قدرة الإدارة على التلاعب وتحسين جودة المراجعة الداخلية ودعم استقلالية المراجع الخارجي.

#### ٩- دراسة منصور ٢٠٠٩<sup>(١٠)</sup>:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح دور لجان المراجعة بكونها إحدى آليات الرقابة لتحسين جودة التقارير المالية بهدف حماية المستثمرين بما يضمن شفافية ومصداقية التقارير، حيث أن تعزيز ثقة المستثمرين تؤدي لمزيد من الاستثمار وبالتالي تعود بالنفع على البورصة، وقد توصلت الدراسة إلى تحديد مسؤوليات لجان المراجعة والتي تتمثل في تحسين جودة التقارير المالية ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته وتقوية خطوط الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين وفحص هيكل الرقابة الداخلية وتوثيق المعلومات بين المديرين والمراجع الخارجي والمراجعة الداخلية.

---

(8) Bedard, Jean, Marrakchi, Sonda and Courteau, Lucie 2004, "The Effect of Audit Committee Expertise, Independence & Activity on Aggressive Earnings Management", A Journal of Practices Theory, Vol.23, No.2.

(٩) حاتم عبدالوهاب محمد الشامي، ٢٠٠٦، "أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية (من وجهة نظر مستخدمي المعلومات) يهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

(١٠) شهيرة فاروق يوسف منصور ٢٠٠٩، "دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية وتفعيل حماية المستثمر، دراسة مقارنة بين الهيئة العامة لسوق المال المصرية وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.